ورشة العمل الخاصة بمراجعة وتحديث دليل العاملين الصحيين حول الصحة والسكان

خاص /14أكتوبر:

اختتمت بصنعاء ورشة العمل الخاصة بمراجعة وتحديث دليل العاملين الصحيين حول الصحة والسكان ، والتي نظمها على مدى يومين المركز الوطني للإعلام والتثقيف الصحي والسكاني بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ـ برنامج دعم قطاع الصحة والسكان ـ وبمشاركة 40 مشاركا ومشاركة من مختلف المحافظات المستهدفة.

وفي حفل افتتاح الورشة ـ أشار الأستاذ/ مجاهد أحمد الشعب ـ مدير عام الإعلام والتوعية السكانية بالأمانة خلال كلمته إلى أهمية هذه الورشة التي تهدف إلى عرض محتوى الدليل على المشاركين وذلك لمناقشة مضامينه المشاركين المعنيين والمختصين بالمجال الصحي وذلك لإثرائه بالملاحظات والتعديلات والمقترحات لما لذلك من أهمية في تطوير الدليل وتحسين محتواه، وذلك على ضوء المتغيرات والتطورات الجديدة وبما يلبي احتياجات ومتطلبات العاملين الصحيين، وقال في كلمته بأن تحديث هذا الدليل يأتي ضمن خطة الأمانة التي تشمل تحديث وتطوير العديد من الوثائق ومنها أدلة اعمل المتعلقة بالتوعية السكانية المتمثلة في دليل العاملين في مجال التوعية السكانية ودليل الخطباء والمرشدين بحسب البيانات والمعلومات الجديدة والتي تضمنها التعداد الأخير للسكان والمساكن والمنشآت.

وقال بأن هذا الدليل يهدف أساسا إلى الإسهام في تسهيل مهام العاملين الصحيين وتطوير قدراتهم في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتقديم المشورة وكذا مساعدة المهتمين الراغبين في تطوير معارفهم في المجال الصحي والسكاني في بلادنا ، والعمل على إيجاد تكامل يبني برامج الخدمات الصحية وبرامج وأنشطة التوعية السكانية.

من جهته ألقى الأخ/ ناصر حس العبسي ـ مدير عام المركز الوطني للإعلام والتثقيف الصحي والسكاني بوزارة الصحة ـ كلمة أشار فيها إلى أن هذه الورشة تأتي لجهود الوزارة من خلال مركز التثقيف لرفع مستوى الاتصال المباشر على مستوى المحافظات، كونها قد ركز مسبقا على الاتصال المباشر بالمجتمع كونه أحد الوسائل الهامة لإيصال الرسالة الصحية والسكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وذلك من خلال تدريب كوادر صحية على مستوى المحافظات وعلى مستوى المديريات والمرافق الصحية ، بالإضافة إلى توفير بعض المستلزمات والوسائل التثقيفية المتعلقة بقضايا السكان وتنفيذ برامج توعية وتثقيف فيما يخص الصحة العامة والصحة الإنجابية،وذلك حتى تتمكن تلك الكوادر من القيام بمهامهم على أكمل وجه، وأضاف بأن تحسين الوضع الصحي للسان وخاصة في الجوانب الأساسية منها يتطلب رفع الوعي لتحسن السلوك الصحي من جانب ، وتوفير وتوسيع شبكة دعم الصحة وتوفير الخدمات من جانب آخر من أجل تتوفر وتتاح لكل المجتمع وفق احتياجات فئاته، كن الصحة الإنجابية حقا أساسيا مما يجب أن تشمله كل الخدمات لعلاقته المباشرة بالمتغيرات السكانية.

مشيراً ف اختتام كلمته إل أن تحديث دليل العاملين الصحيين له دور كبير في إفادة العاملين في المجال الصحي فيما يخص التثقيف الصحي وتطوير مهارتهم في كيفية إيصال الرسالة الصحية خصوصاً فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

وفي الورشة قدمت عددا من أوراق العمل تضمنت أهمية تحديث الدليل والتطورات الجديدة لتحديث وتطوير الدليل ، بالإضافة إلى ما تم مناقشته من قبل المشاركين فيما يخص السياسة السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة الأمومة الآمنة والأمراض المزمنة وتشويه الأعصاب وكذا الاتصال وأهميته.

حضر فعاليات الورشة عدداً من المثقفين من الجهات ذات العلاقة.

فيما اعتبرت إشكالية تنموية في ظل الاختلال القائم بين الزيادة السكانية المرتفعة والنمو الاقتصادي

الحكومة تركز في برنامجها العام على القضية السكانية وتوليها أهمية مطلقة

ستعمل الحكومة على تحقيق التوازن بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان

صنعاء/ بشير الحزمي.

على الرغم من كل الجهود والمساعي الكبيرة والمتوسطة التي تبذلها الدولة لمواجهة التحديات التنموية التي تواجهها بلادنا والحد من آثارها ، وعلى الرغم من كل النجاحات الكبيرة والانجازات العديدة التي تحققت فيه على صعيد تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بما في ذلك النجاحات الكبيرة التي تحققت في تنفيذ الخطتين الخمسية الأولى والثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال توسيع فرص التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتطوير مشاريع البنية التحتية...الخ ، فبالرغم من كل ذلك إلا أن التنمية في بلادنا لا زال يعترضها مزيج من التحديات والإشكاليات التنموية ذات الطابع الهيكلي المزمن حيث ما زالت المسائل المتعلقة بالنمو السكاني وتشتت السكان في أرجاء اليمن وازدياد الهجرة الداخلية الغير منظمة من الريف إلى الحضر وتفشي الأمية ارتفاع نسبة البطالة وزيادة حدة الفقر واستمرار اليمن ضمن لائحة دول التنمية البشرية المتدنية وضعف تنمية الموارد البشرية وتفاقم أزمة الموارد المائية والبيئية وغيرها من التحديات والإشكاليات التنموية، وهو ما يستدعي من الدولة والحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها وأن تضاعف وتكرس من جهودها وتعمل على مجابهة ومواجهة تلك التحديات من خلال تنفيذ كافة الخطط التنموية وتسخير توظيف كل الإمكانيات والموارد المتاحة والطاقات البشرية لحقيق ذلك.

الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور على محمد مجور كانت قد أعلنت عن عزمها بكل إرادة وقوة وفي ضوء رؤية القيادة السياسية على إكمال المشوار بناء الدولة اليمنية الحديثة ومعالجة التحديات التي تواجه مجتمعنا وإعطاء دفعة قوية للنهوض بالتنمية الشاملة التي يجني ثمارها جميع المواطنين.

وأشارت في برنامجها العام الذي قدمته الأسبوع وقبل الماضي إلى مجلس النواب ووافق عليه المجلس بأغلبية أعضائه إلا أنها ستعمل خلال السنتين القادمتين على تنفيذ برنامجها العام الذي يرتكز على الأهداف والسياسات والمشاريع التي تحسن مستوى معيشة المواطنين والقضاء على الفساد ومكافحة البطالة والفقر فضلا عن اعتماده على البرامج والمشاريع الإنمائية التي تضمنتها الخطة الخمسية ووثيقة أهداف التنمية الألفية.

القضية السكانية في البرنامج العام للحكومة.

وبطبيعة الحال فأن البرنامج العام للحكومة الجديدة يعتبر خطوة جديدة على طريق مواصلة تعزيز كل الجهود السابقة التي بذلتها الدولة من خلال خططها وبرامجها المختلفة ومكملا لها المواجهة تلك التحديات حيث يلاحظ أن هذا البرنامج قد أفرد مساحة كبيرة للقضية السكانية ولموجهة تحدياتها وخصها باهتمام كبير وعناية فائقة حيث أشر فيه إلى أنه البرنامج العام للحكومة يولي هذه القضية أهمية مطلقة في برامج عمل سياسات الحكومة باعتبارها إشكالية تنموية في ظل الاختلال القائم بين الزيادة السكانية المرتفعة والنمو الاقتصادي المتواضع وما يترتب عليه من ضغط على الموارد الطبيعية المحدودة الناجمة عن تزايد الاحتياجات، كما يلاحظ من هذا البرنامج أن الحكومة عازمة عل العمل على تحسين مستوى حسين معيشة المواطنين وذلك بإيلاء أهمية خاصة لجوانب التنمية البشرية باعتبارها أحد أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما ينعكس في تحسن مستوى المعيشة للمواطنين وذلك من خلال الحد من المغالاة في الأسعار ومحاربة الاحتكار ومكافحة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل للشباب، وتوسيع برامج التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل وخاصة في الريف.

تنمية الموارد البشرية هي قاعدة الانطلاق الأساسية للتنمية والحد من الهجرة الجماعية من الريف إلى المدن وتوجه الحراك السكاني نحو المناطق الساحلية في طليعة اهتمامات الحكومة الجديدة

إستراتيجية لتقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

ويبين البرنامج العام للحكومة حجم الفجوة التنموية القائمة بين الريف والحضر حيث أشار إلى أن سكان الريف يشكلون حوالي(٧٥٪) من إجمالي السكان وأن محدودية الخدمات فيه تشكل إحدى التحديات التي أدت إلى عدم الاستقرار وازدياد الهجرة منه وهو ما يستدعي أن تعمل الحكومة على تقديم إستراتيجية لتقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

سكان الريف يشكلون 75% من إجمالي السكان ومحدودية الخدمات فيه تشكل أحد التحديات التي أدت إلى عدم الاستقرار وازدياد الهجرة منه

إدماج قضايا السكان في خطط وبرامج التنمية.

وبحسب البرنامج العام للحكومة فإن الحكومة الجديدة ستسعى إلى تحسين وتوسيع الخدمات التعليمية والصحة تلبية الاحتياجات الثقافية و البدنية والفكرية وتوفي فرص العمل في خطط وبرامج التنمية حيث ستعمل الحكومة على تحقيق التوازن بين النمو السكاني من ناحية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان من ناحية أخرى، والحد من الهجرة الجماعية من الريف إلى المدن وتوجيه الحراك السكاني نحو المناطق الساحلية وذلك من خلال إجراء مراجعة تقويمية شاملة السياسات السكانية والإجراءات المنفذة خلال الفترة الماضية من خلال الفترة الماضية من خلال عقد مؤتمر وطني للسكان نهاية العام الجري ٢٠٠٧م يبحث مختلف الجوانب المتعلقة بالمسائل السكانية، كما سيتم الاهتمام ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ورفع مستوى خدمات رعاية الحوامل والولادة في المستشفيات والمراكز الصحية، وستعمل الحكومة على وضع الترتيبات المؤسسية والفنية لضمان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب بتوفير الرعاية الكاملة لهم وحمايتهم من كل أشكال العنف والتسول والعمالة وتفعيل حقوق الطفل وتعديل القوانين التي تتعارض مع أحكامه، بالإضافة إلى استكمال البنية التحتية للنشاطات الرياضية الشبابية من خلال الاستمرار في إنشاء الملاعب والصالات الرياضية الملق لتغطي كافة المحافظات وصيانة المنشآت القائمة والاهتمام بالرياضة النسوية من خلال التوسع في المراكز الرياضية والأندية النسوية مع الاهتمام بتطوير المنتخبات الوطنية وتأهيلها وتدريبها وتعزيز أدائها في مختلف المشاركات الوطنية والخارجية، كما في ذل الاهتمام بالنشاطات الشبابية والتوسع في مجالاتها ومضامينها لتعزيز روح الولاء الوطني لدى الشباب وتعزيز مشاركتهم في مختلف مجالات التنمية.

ولم يغفل البرنامج عن دعم وتطير برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة حيث ذكر البرنامج أن الحكومة تولي الفئات الشرائح الفقيرة اهتمامها الكبير من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي وإيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة إضافة إلى تقديم القروض والإعانات النقدية والخدمات الرعائية، حيث ستعمل على توسيع المشاريع كثيفة العمالة وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، و إنشاء ودعم المزيد من مراكز الرعاية الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي للمعاقين و المتشردين والحد من ظاهرة التسول ورفع مبلغ الإعانات النقدية للحالات المستفيدة من الرعاية الاجتماعية وزيادة عددها والاهتمام بتأهيل المعاقين وخاصة الأطفال منهم وتعزيز حقوق الطفل وحمايته والحد من عمالة الأطفال وحماية المنخرطين منهم في سوق العمل وإعادتهم إلى المدارس ، بالإضافة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال العديد من الخطوات والإجراءات والتدخلات الممكنة ف هذا الجانب.

توفير الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان من مياه كهرباء وصرف صحي يشير البرنامج إلى أن الحكومة ستكرس جهودها باتجاه تعزيز القدرة الكهربائية للشبكة الوطنية بحالي ٦٠٠ ميجاوات حتى أوائل ٢٠٠٩م وتعزيز القدرة التوليدية للمنظومة الكهربائية المعزولة بنحو (١٤٥) ميجاوات وتنفيذ مشروع تعزيز شبكات التوزيع في المدن الرئيسية و الثانوية وتغطية (٣٩١)ألف منزل بالكهرباء في ٨٨ مديرية ضمن ٦ محافظات عبر مشروع الطاقة الخامس ورفع نسبة التغطية السكانية بالمياه إلى حالي (٦٥٪) في الحضر (٤٥٪) في الريف، مع العمل على إيجاد حلول عاجلة لمشكلة المياه في المناطق التي تعني أزمات حادة في المياه ، و التوسع في مشاريع الصرف الصحي ورفع نسبة التغطية السكانية إلى (٤٠٪) في الحضر و (٢٥٪) في الريف ومعالجة وإعادة تدوير المياه العادمة، واستكمال وتطوير الأطر القانونية والتشريعية والإجرائية المتعلقة بحماية البيئة وتعزيز الإدارة البيئية دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية طبقا لقانون حماية البيئة.

المجلس الوطني للسكان
المجلس الوطني للسكان NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف/ الأمانة العامة

من تجارب الدول

ملامح السياسة السكانية في السودان

أمين عبد الله إبراهيم

شكل عقد التسعينات الحقبة التي تم خلالها إعلان السياسة القومية للسكان في السودان واعتمادها ضمن وثائق الدولة الرسمية، إلا أن وثيقة السياسة القومية للسكان الصادرة بقرار مجلس الوزراء السوداني 2002م تعتبر أول مرجع رسمي للدولة في شأن السياسات القومية للسكان.

ويعتبر المجلس القومي للسكان في السودان والذي يعود تأريخ إنشائه إلى أواخر العام 1994م والتابع لوزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ، الجهاز الرسمي الموكل إليه إعداد السياسة القومية للسكان ومراجعتها ومتابعتها وتقويمها، وقد أنشأ هذا المجلس لجنة فنية عليا وفرق عمل قطاعية لتعميق الشراكة وتفعيلها والتنسيق والتعاون بشكل متكامل على المستوى الاتحادي، كما يسعى إلى إنشاء وتفعيل فروع المجلس في الولايات.

وتم إدماج أهداف السياسة السكانية في السياسات القطاعية في العام 2002م وذلك بقرار مجلس الوزراء الذي نص على أن تكون السياسة القومية للسكان أساسا لكل سياسات الوزارات والمنظمات المجتمعية وأجهزة الدولة لأخرى.

وتؤكد السياسة القومية للسكان على أن الإنسان هو أثمن مورد وهو وسيلة التنمية وهدفها ، وأن الأسرة تشكل وحدة المجتمع الأساسية، وأن تنمية الموارد البشرية تمثل الركيزة الأساسية في التنمية المستدامة التي تتطلب بدورها حماية البيئة وصيانة مواردها وترشيد أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعتبر أن العدالة بين الجنسين في ركيزة جوهرية تحقيق أهداف برامج السكان والتنمية ، وتشدد على حرية الزوجين في اختيار فترات المباعدة بين الولادات والأمومة الآمنة وتحقيق قيم الشورى والديمقراطية .

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للسياسة القومية للسكان في السودان في الارتقاء بمستوى السكان والحفظ على الوارد البشرية من خلال الحفاظ على معدل النمو السكاني الحالي مع الارتقاء بالقيم الروحية والخصائص السكانية وتحقيق مستوى أفضل لنوعية الحياة.

وتتضمن السياسة القومية للسكان(2002م ـ 2027م) استراتيجيات في مجالات أساسية منها :

النمو السكاني : ترمي الإستراتيجية إلى تنمية الموارد البشرية بالحفاظ على معدل النمو السكاني الحالي (2.6%) مع الارتقاء بالخصائص السكانية وتحقيق مستوى أفضل لنوعية الحياة.

الهجرة الداخلية تتضمن إعادة توزيع السكان بما يحقق التنمية والأمن القومي، ودعم وتشجيع التنمية الإقليمية والريفية المتوازنة، ودعم المشاريع الزراعية الكبرى وصغار المزارعين ،وتنمية العاصمة القومية وعواصم الولايات.

الهجرة الدولية تنطوي على عودة الكفاءات المهاجرة وتشجيع العقول والخبرات والطاقات وجذبها خاصة من الدول العربية والإفريقية والإسلامية، وتشجيع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في شأن الهجرة ، والحفاظ على النصيب النسبي للسودان في سوق العمل الإقليمي.

النمو الاقتصادي: تشمل الإستراتجية تهيئة بيئة اقتصادية تمكن من بسط العدالة ووصول الجميع إلى الدخل والموارد والخدمات الاجتماعية ،وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تفوق معدلات النمو السكاني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة بين كل ولايات السودان سعياً إلى مجتمع الرفاهية ، وتخفيض معدلات التضخم.

الموارد الطبيعية إذه تنطوي على إدراك الترابط بين قضايا البيئة والسكان والتنمية ، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق العدالة بين الأجيال ، وحماية البيئة والحفاظ على توازنها الطبيعي ونظمها وعناصرها الأساسية تحققا للتنمية المستدامة ، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي ، والتنمية النحلية والريفية والحضرية التي توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والتوازن البيئي.

بهدف رفع الوعي بالمشكلة السكانية.

عرض مسرحي لمناقشة قضايا السكان، والانفجار السكاني وزيادة الإنجاب

كتب/ شوقي أحمد

برعاية الدكتور/ علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الوطني للسكان بدأت يوم الأحد الماضي بصنعاء فعاليات العرض المسرحي بعنوان(من البدروم) والتي تهدف إلى توعية المجتمع بالقضايا السكانية وتأثيراتها المباشرة في الجوانب الاقتصادية على الأسرة تأثيرها على الخطط التنموية للدولة وزيادة الفقر وانتشار البطالة وغيرها ، بالإضافة إلى تأثيراته على المجال التعليمي وسوء التربية والانحراف السلوكي، بالإضافة إلى تأثريها على الجانب الاجتماعي المتمثل في عمالة الأطفال والتفكك الأسري وكذا التأثير على الجانب الصحي كما أن أحدث المسرحية تتناول توجيه أفكار الشباب نحو دورهم الحقيقي في المستقبل من أجل الوطن.

أوضح الأخ / عبد الله سليمان مؤلف المسرحية بأن الفكرة العامة للمسرحية (من البدروم) تدور حول مناقشة العديد من القضايا السكانية وعلى رأسها لتوعية بقضية الانفجار السكاني وزيادة الإنجاب والتأثيرات السلبية لتلك القضايا الهامة على الفرد والمجتمع من عدة جوانب اقتصادية وتعليمية واجتماعية وصحية ،ما يولده ذلك الانفجار من زيادة على الأعباء على الدولة واستهلاك خطط التنمية ،وقد تم مناقشة وطرح هذه القضايا من خلال نص المسرحية بشكل كوميدي هادف عبر نموذج لإحدى لأس التي تعاني من مشكلة زيادة الإنجاب و المشاكل التي تتعرض لها في حياتها اليومية من خلال إسقاطات موظفة دراميا بما يخدم الفكرة العامة للمسرحية.

وتستهدف المسرحية طلاب وطالبات المرحلة الثانوية وطلاب وطالبات الجامعات الحكومية والخاصة بأمانة العاصمة والذين يمثلون أبناء اليوم آباء المستقبل وبشكل عام، جميع شرائح المجتمع والعائلات، ويصل تقريباً عدد الجمهور المستهدف إلى ٢١,٠٠٠ ألف مشاهد تقريباً.

الجدير بالذكر بأن هذا العرض سيتم تصويره تلفزيونياً وعرض على شاشة الفضائية ليستهدف ٢٢ مليون نسمة .

عزيز الاب.. عزيزتي الام:

يتعرض الطفل في الشارع للعمل في أعمال مضره جسدياً ونفساً وقد تسبب له عاهات